تقرير حقوقي حول
وضعية الشباب بالمغرب

بمناسبة اليوم الدولي للشباب – 12 غشت

مقدمة

يحتل الشباب مكانة محورية في صلب أي رؤية تنموية شاملة ومستدامة، إذ يمثلون القوة الدافعة والمحرك الأساس للتقدم والازدهار في أي مجتمع، كما في المملكة المغربية، حيث يشكل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و34 سنة نسبة 34.4% من إجمالي السكان، وفقًا للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 2024، وهو ما يبرز أهمية قصوى لضمان إشراكهم الفاعل في كافة مناحي الحياة العامة، خاصة وأن هذه التركيبة الديمغرافية تمنح المغرب فرصة ديمغرافية ذهبية، تتطلب تحويل الالتزامات الدستورية والدولية إلى واقع ملموس يخرج الشباب من خانة "المستفيدين المحتملين" إلى خانة "صناع القرار"، ويضمن لهم حقوقهم كاملة في المشاركة والتنمية والحياة الكريمة.

يأتي هذا التقرير، المعد باسم العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، بمناسبة 12غشت 2025الذي يصادف اليوم الدولي للشباب، المحتفى به هذه السنة من قبل الأمم المتحدة تحت شعار "العمل الشبابي المحلي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وما بعد 2030".

ويهدف هذا التقرير، إلى تقديم تحليل شامل ومفصل للوضع الراهن للشباب في المغرب من منظور حقوقي، معززًا بأحدث الأرقام والإحصائيات المتاحة من مصادر رسمية وموثوقة.

كما يسعى التقرير إلى تسليط الضوء على التحديات التي يواجهها الشباب في مجالات حيوية مثل المشاركة في تدبير الشأن العام، الولوج إلى فرص المقاولة والاستثمار، توفير مساحات للأنشطة الثقافية والرياضية، ودعم مبادراتهم الابتكارية والاجتماعية، بالإضافة إلى تنويع مؤسسات التكوين والتدريب المهني.

كما سيقدم التقرير مجموعة من التوصيات العملية والقابلة للقياس، بهدف المساهمة في صياغة سياسات عمومية أكثر فعالية واستجابة لاحتياجات وتطلعات الشباب المغربي، وضمان تمثيلهم الأكبر في تدبير الشأن العام، وتمكينهم من المساهمة الفاعلة في بناء مستقبل مزدهر لبلدنا.

الفصل الأول: الشباب المغربي بين الطموحات والواقع

1.1 التركيبة الديمغرافية ودلالاتها

بلغت نسبة الشباب في المغرب، الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و34 سنة، 34.4% من إجمالي السكان، وذلك حسب بيانات المندوبية السامية للتخطيط لعام 2024، وهي كنسبة، تعد عند الخبراء والمراقبين مرحلة مهمة تضع المغرب أمام ما يسمى بـ "الفرصة الديمغرافية الذهبية"، إذ تعتبر فترة زمنية تتميز بارتفاع نسبة السكان في سن العمل وانخفاض نسبة الإعالة، مما يوفر إمكانات هائلة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

ومع ذلك، فإن استغلال هذه الفرصة يتوقف على مدى قدرة السياسات العمومية على تحويل هذه الطاقات الشبابية إلى قوة منتجة ومساهمة فعليًا في عجلة التنمية، فإذا لم يتم توفير الفرص الكافية للتعليم، والتدريب، والتوظيف، والمشاركة، فإن هذه الفرصة قد تتحول إلى عبء ديمغرافي، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلات البطالة، والإقصاء الاجتماعي، والشعور بالإحباط بين صفوف الشباب.

إن التحدي الأكبر يكمن في كيفية تحويل هذا الكم الهائل من الشباب إلى رأس مال بشري فعال، قادر على الابتكار، والمبادرة، والمساهمة في بناء مستقبل أفضل للبلاد.

1.2 الإقصاء الاجتماعي وضعف المشاركة

يواجه الشباب المغربي تحديات كبيرة تتعلق بالإقصاء الاجتماعي وضعف المشاركة في مختلف المجالات، على الرغم من الأهمية الديمغرافية التي تعزز تواجدهم، مما يعيق استغلال إمكاناتهم الكاملة، وهو ما يبدو جليا في صورة تحديات على مستوى سوق الشغل، والمشاركة السياسية، والنسيج الجمعوي.

البطالة: تعد البطالة من أبرز التحديات التي تواجه الشباب المغربي، وتؤثر بشكل مباشر على استقرارهم الاقتصادي والاجتماعي.

ووفقًا للمندوبية السامية للتخطيط، فقد بلغ معدل البطالة الإجمالي في المغرب 12.8% في الربع الثاني من سنة 2025، وتزداد هذه النسبة بشكل ملحوظ بين فئة الشباب، حيث تتراوح معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة بين 35.8% و36.7% خلال الفترة الممتدة من فبراير إلى غشت 2025.

أما بالنسبة لحاملي الشهادات العليا، فإن الوضع أكثر تعقيدًا، حيث بلغت نسبة البطالة بينهم 19.6% في فبراير 2025، ووصلت إلى حوالي 40% في يوليوز من هذه السنة في بعض المناطق حسب المندوبية.

إن التأمل في هذه الأرقام يعكس بكل تأكيد الفجوة الكبيرة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق الشغل، ويؤكد على ضرورة مراجعة السياسات الاقتصادية والتعليمية لضمان توافق أكبر بين العرض والطلب على الكفاءات، علاوة على ذلك، يمثل القطاع غير المهيكل ملاذًا لعدد كبير من الشباب، حيث تشير بيانات البنك الدولي لعام 2024 إلى أن 67% من الشباب العاملين يتواجدون في هذا القطاع، الذي رغم أنه يوفر فرص عمل، إلا أنه غالبًا ما يفتقر إلى الحماية الاجتماعية، والظروف اللائقة للعمل، مما يزيد من هشاشة وضع الشباب العاملين فيه.

المشاركة السياسية: مع تكرر الدعوات لتعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية، إلا أن تمثيلهم في المؤسسات المنتخبة لا يزال ضعيفًا، وهو ما يترجمه الواقع وتؤكده الأرقام، ففي الانتخابات الجماعية لسنة 2021، لوحظ أن هناك عزوفًا ملحوظًا للشباب عن العملية الانتخابية، مما يطرح تساؤلات حول مدى ثقتهم في المؤسسات السياسية وقدرتها على الاستجابة لتطلعاتهم، وهو ما يشير إليه تحليل تركيبة القوائم الانتخابية الذي ورد في تقرير لمركز تيزي لسنة 2024 والذي تضمن عدة ملاحظات، أولها أن نسبة الشباب المسجلين بلغت 30% من إجمالي الهيأة الناخبة البالغ 13.4 مليون ناخب سنة 2011، ويكمن تفسير ذلك في تسلسل الأحداث في ذلك العام، أي الربيع العربي وامتداده المغربي، حركة 20 فبراير. ثم سجلت هذه النسبة انكماشًا (25% خلال 2016 ثم 27% خلال 2021)، وتفاقمت إلى 20% وفقًا للأرقام المتاحة في مارس 2024، مما يوضح أن هناك قبة حديدية تحد بشكل دائم - وبنيوي بلا شك - من اندماج الشباب في الحياة الانتخابية وبالتالي الديمقراطية.

وعطفا على ما سبق، ولفهم أكبر لمسألة عزوف الشباب عن العمل السياسي من المهم جدا أن نؤكد على أن حضور الشباب على مستوى المؤسسات المنتخبة، يظل ضعيفا ويشكل تراجعا بالمقارنة مع نتائج الانتخابات السابقة، وهو أمر طبيعي ونتيجة حتمية لما عرفته الساحة السياسية من تطاحنات وحسابات ضيقة جعلت من الشباب حطبا لها وحولتهم من ثروة ديمقراطية يمكن استثمارها في ترسيخ المبادئ الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان، إلى حطب نار الخلاف والشقاق وتصفية الحسابات والاستغلال خلال الحملات الانتخابية.

ولعل ما يكرس واقع النتائج المشار إليها أعلاه، هو حضور الشباب على مستوى قيادات الأحزاب السياسية، إذ يظل حضورهم ضعيفا جدا مما يؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز تمثيل الشباب في الهيئات المنتخبة والقيادات الحزبية، بما يضمن أن تكون أصواتهم مسموعة وأن تكون قضاياهم حاضرة في صلب النقاشات وصناعة القرار، قس على ذلك فإن اهتمام الأحزاب السياسية بمنظماتها الشبابية عرف تراجعا مهولا، خلال العشر سنوات الأخيرة، فلم نعد نسمع لها أي دور أو رأي في الساحة السياسية، عدا بعض المبادرات التي لا تتجاوز دور الكورال الذي يجتر ما تردده قيادات الأحزاب، وهو ما أفرغها من قوتها الجماهيرية وأبعدها عن المشهد السياسي وحولها من منظمات شبابية مؤثرة إلى كيانات تؤثث، بشكل سلبي، البنية التنظيمية للأحزاب السياسية.

1.3 إطلاق المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي أضحى ضروريا

أصبح إطلاق المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي ضرورة دستورية وملحة في سياق التحديات الراهنة التي تواجه فئة الشباب والنسيج الجمعوي بالمغرب.

وقد نص الفصلان 33 و170 من دستور 2011 على إحداث هذه الهيأة الاستشارية، مما يؤكد على الأهمية التي يوليها الدستور لمشاركة الشباب في الحياة العامة وحماية حقوقهم، بالإضافة إلى النهوض بالعمل الجمعوي، إذ تأتي هذه الضرورة في ظل تزايد أعداد الشباب وتطلعاتهم للمشاركة الفاعلة في التنمية، وفي مواجهة قضايا مثل البطالة، والتهميش، والحاجة إلى تأطير فعال للطاقات الشبابية، هذا بالإضافة إلى كون العمل الجمعوي، رغم حيويته، يواجه تحديات تتعلق بالتنظيم، والتمويل، والحاجة إلى تعزيز دوره كقوة اقتراحية ومحرك للتغيير الاجتماعي.

ومن المفترض أن يلعب المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، دورا محوريا، في كونه هيأة استشارية مستقلة، مكلفة بدراسة وتتبع القضايا المتعلقة بالشباب والعمل الجمعوي،

وتقديم الآراء والمقترحات للحكومة والبرلمان في هذا الشأن، وتعزيز مكانة وتمثيلية الشباب والجمعيات في النسيج المجتمعي، وتكييف أنظمة التعليم والتأهيل لتلبية متطلبات سوق الشغل، وإعداد الشباب لمواجهة المستقبل.

كما يراهن كل من ينتظر إخراج هذا المجلس إلى الوجود، على تفعيل أدوات مشاركة الشباب في الحياة العامة ودعم تعميم استخدامها، وتطوير البيئة القانونية والتنظيمية للجمعيات، مما يمكنها من أداء أدوارها التنموية والاجتماعية بشكل فعال.

إن تفعيل هذا المجلس، الذي طال انتظاره، سيشكل خطوة مهمة نحو بناء جسور الثقة بين الشباب والمؤسسات، وتحقيق إدماج حقيقي للشباب في مسار التنمية الشاملة والمستدامة للمغرب.

توصيات:

- تفعيل الفرصة الديمغرافية: يجب على السياسات العمومية استغلال الفرصة الديمغرافية الذهبية للشباب بتحويل طاقاتهم إلى قوة منتجة ومساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الفرص الكافية للتعليم والتدريب والتوظيف والمشاركة.
- ضرورة مراجعة السياسات الاقتصادية والتعليمية لضمان توافق أكبر بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق الشغل، وتقليص الفجوة بين العرض والطلب على الكفاءات.
- العمل على توفير فرص عمل كافية ولائقة للشباب، خاصة حاملي الشهادات العليا، لمعالجة مشكلة البطالة التي تؤثر على استقرارهم الاقتصادي والاجتماعي.
- يجب العمل على توفير الحماية الاجتماعية والظروف اللائقة للشغل للشباب العاملين في القطاع غير المهيكل، لتقليل هشاشة وضعهم.
- اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز تمثيل الشباب في المؤسسات المنتخبة والقيادات الحزبية، لضمان سماع أصواتهم وحضور قضاياهم في صناعة القرار.
- يجب على الأحزاب السياسية إعادة الاهتمام بمنظماتها الشبابية وتفعيل دورها كقوة جماهيرية مؤثرة في المشهد السياسي، بدلاً من أن تكون مجرد كيانات شكلية.
- الإسراع في إطلاق المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، وتعزيزه بالآليات القانونية واللوجستيكية لدراسة وتتبع قضايا الشباب والعمل الجمعوي، وتقديم الآراء والمقترحات للحكومة والبرلمان.
- تعزيز دور العمل الجمعوي كقوة اقتراحية ومحرك للتغيير الاجتماعي، وتطوير البيئة القانونية والتنظيمية للجمعيات لتمكينها من أداء أدوارها التنموية والاجتماعية بفعالية.

- تفعيل أدوات مشاركة الشباب في الحياة العامة ودعم تعميم استخدامها، لبناء جسور الثقة بين الشباب والمؤسسات.
- تحقيق إدماج حقيقي للشباب في مسار التنمية الشاملة والمستدامة للمغرب، من خلال توفير بيئة تمكنهم من الابتكار والمبادرة والمساهمة في بناء المستقبل.

الفصل الثاني: قضايا أساسية في مسار التنمية الشبابية

2.1 التعليم والتكوين

يعتبر كل من التعليم والتكوين ركيزتين أساسيتين لتمكين الشباب وتأهيلهم لسوق الشغل والمشاركة الفاعلة في المجتمع، ومع ذلك، يواجه النظام التعليمي والتكويني في المغرب تحديات كبيرة تؤثر على جودة التعليم وفرص الشباب في الحصول على المهارات اللازمة، أو صقل مهاراتهم البيضاء.

ومن أبرز التحديات التي باتت تؤرق بال المتتبع للشأن التعليمي في بلادنا، ظاهرة الهدر المدرسي والاكتظاظ في الأقسام، بالإضافة إلى الحاجة الملحة لتطوير التكوين المهني ليواكب متطلبات سوق الشغل المتغيرة.

الهدر المدرسي: على الرغم من الجهود المبذولة للحد من ظاهرة الهدر المدرسي، إلا أنها لا تزال تشكل تحديًا كبيرًا، خاصة في المناطق القروية، فبينما تشير أرقام وزارة التربية الوطنية إلى أن المعدل الوطني للهدر المدرسي قد بلغ 8.5% في فبراير 2025، وتراجع إلى 4.4% في مارس من نفس السنة، إلا أن هذا التراجع لا يعكس بالضرورة الوضع في جميع المناطق والفئات العمرية.

ففي العالم القروي، لا يزال معدل الهدر المدرسي لدى الفئة العمرية 15-17 سنة مرتفعًا، حيث بلغ 14.2% في عام 2024، وفقًا لوزارة التربية الوطنية، مما يؤكد على أن هناك فئة كبيرة من الشباب اليافع، تغادر مقاعد الدراسة مبكرًا، مما يحرمهم من فرص التعليم والتكوين ويجعلهم أكثر عرضة للبطالة والإقصاء الاجتماعي والارتماء في أحضان الجريمة.

إن أسباب الهدر المدرسي متعددة ومعقدة، وتشمل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى ضعف جودة التعليم في بعض المناطق، وعدم ملاءمة المناهج الدراسية لاحتياجات سوق الشغل.

الاكتظاظ في الأقسام: يشكل الاكتظاظ في الأقسام تحديًا آخر يؤثر على جودة التعليم والتحصيل الدراسي للطلاب، فبينما تشير المعطيات إلى تراجع عام في نسبة الاكتظاظ، إلا أنها لا تزال مرتفعة في بعض المستويات التعليمية. ففي السلك الثانوي الإعدادي والتأهيلي، بلغت نسبة الاكتظاظ 12.9% في غشت 2025، بينما وصلت في السلك الثانوي الإعدادي وحده إلى 15.5% في نفس الفترة، كما أن هناك حوالي 15,000 قاعة دراسية يتجاوز عدد التلاميذ فيها 41 تلميذًا.

ويؤثر الاكتظاظ سلبًا على قدرة الأساتذة على تقديم تعليم فعال، ويحد من فرص التفاعل بين الطلاب والمعلمين، مما ينعكس سلبًا على جودة التعلم والتحصيل الدراسي.

التكوين المهني: يُنظر إلى التكوين المهني كرافعة أساسية لتقليص الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق الشغل، ومع ذلك، فإن نسبة التغطية بالتكوين المهني لا تزال بحاجة إلى تعزيز.

إن تطوير التكوين المهني يتطلب تنويع التخصصات، وتحديث المناهج، وتوفير التجهيزات اللازمة، بالإضافة إلى تعزيز الشراكة بين مؤسسات التكوين والقطاع الخاص، لضمان أن يكون التكوين ملائمًا لاحتياجات سوق الشغل المتغيرة، ويساهم في تزويد الشباب بالمهارات المطلوبة التي تزيد من فرصهم في الحصول على عمل لائق.

التعليم العالي: يواجه الشباب المغربي في التعليم العالي إشكالية معقدة تتجاوز ميكانيكية الحصول على شهادة جامعية، حيث تتسم المنظومة الجامعية بعدة تحديات هيكلية، من بينها الاكتظاظ في الجامعات، خاصة في التخصصات ذات الإقبال المفتوح، مما يؤثر سلباً على جودة التعليم ويحد من التفاعل بين الطلاب والأساتذة.

كما أن البنية التحتية في العديد من المؤسسات الجامعية لا تزال بحاجة إلى تطوير وتحديث لتواكب المتطلبات الحديثة للتعليم والبحث العلمي، ينضاف إلى ذلك، ضعف التمويل المخصص للبحث العلمي، مما يعيق الابتكار ويحد من قدرة الجامعات على إنتاج المعرفة والمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وتتجسد المشاكل التي يتخبط فيها الشباب المغربي في التعليم العالي في عدة جوانب، أبرزها عدم ملاءمة المناهج التعليمية مع متطلبات سوق الشغل المتغيرة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الخريجين، فالعديد من التخصصات لا تزود الطلاب بالمهارات

والكفاءات اللازمة التي يبحث عنها أرباب العمل، مما يخلق فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات الاقتصاد.

كما أن هناك تحديات تتعلق بالعدالة المجالية في الولوج إلى التعليم العالي، حيث تتركز الفرص الجيدة في المدن الكبرى، مما يحرم شباب المناطق النائية من فرص متكافئة، يضاف إلى ذلك، ارتفاع نسب الهدر الجامعي، الذي يعكس صعوبات يواجهها الطلاب في التكيف مع البيئة الجامعية أو في متابعة دراستهم بنجاح.

ولمواجهة هذه الإشكاليات، وجب على الحكومة أن تخصص جهوداً شاملة ومتكاملة وتعبئ لها جميع الأطراف المعنية، عبر ضمان إصلاح عميق للمناهج التعليمية وجعلها أكثر مرونة وتكيفاً مع سوق الشغل، مع التركيز على تطوير المهارات الناعمة أو البيضاء والقدرة على الابتكار وريادة الأعمال.

كما ينبغي زيادة الاستثمار في البنية التحتية الجامعية وتجهيزها بأحدث التقنيات، وتوفير التمويل الكافي للبحث العلمي لتشجيع الابتكار وإنتاج المعرفة، علاوة على ذلك، من الضروري تعزيز الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص لضمان تدريب الطلاب على المهارات المطلوبة وتوفير فرص عمل للخريجين، بالإضافة إلى تفعيل دور التوجيه المهني والأكاديمي لمساعدة الشباب على اختيار التخصصات المناسبة لميولهم واحتياجات السوق.

إن إعادة بناء جسور الثقة بين الطالب المغربي وجامعته يمثل تحديًا محوريًا يتطلب مقاربة شاملة تبدأ بمكافحة ظواهر المحسوبية والزبونية التي أضحت تشكل وصمة عار في بعض الأحيان، وتؤثر سلبًا على مبدإ تكافؤ الفرص والعدالة الأكاديمية.

ومما لا شك فيه، أن معالجة القضايا المشار إليها أعلاه بشفافية وحزم، وتقديم المتورطين فيها للعدالة، من شأنه أن يعيد الاعتبار للمؤسسة الجامعية كفضاء للعلم والمعرفة لا للتلاعب والمصالح الضيقة.

علاوة على ذلك، يجب إعادة الاعتبار للتنظيمات الطلابية وجعلها شريكًا فاعلاً وأساسيًا في صناعة جامعة رائدة، من خلال إشراكها في اتخاذ القرارات، والاستماع إلى صوتها، وتمكينها من أداء دورها التمثيلي في الدفاع عن حقوق الطلاب وتطلعاتهم، مما يعزز شعور الطالب بالانتماء والمشاركة، ويحول الجامعة إلى بيئة حاضنة للإبداع والتميز.

2.2 الشغل والعمل اللائق

البطالة وسوق الشغل: إن توفير فرص الشغل اللائق للشباب من أهم التحديات التي تواجه المغرب، فالبطالة، خاصة بين الشباب، لا تزال مرتفعة، مما يؤثر سلبًا على استقرارهم الاجتماعي والاقتصادي، خاصة مع اتساع الفجوة بين العرض والطلب في سوق الشغل خلال السنوات الماضية، بالإضافة إلى ضعف التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات القطاع الاقتصادي.

وحسب الأرقام الرسمية فإن عدد مناصب الشغل المطلوبة سنويًا في المغرب يبلغ حوالي 240,000 منصب، وذلك وفقًا للمندوبية السامية للتخطيط في عام 2024، في المقابل، يكون جاهزا لدخول سوق العمل حوالي 350,000 شاب وشابة سنويًا، مما يخلق ضغطًا كبيرًا على فرص التشغيل المتاحة ويفاقم من مشكلة البطالة ويخلق فجوة بين العرض والطلب على مناصب الشغل تتطلب تدخلات هيكلية وسياسات عمومية فعالة لتعزيز خلق فرص العمل، وتشجيع الاستثمار، وتنمية القطاعات الواعدة التي تستوعب أعدادًا أكبر من الشباب.

إن تحدي توفير العمل اللائق لا يقتصر على مجرد خلق مناصب شغل، بل يتعداه إلى ضمان ظروف عمل كريمة، تحترم حقوق العمال، وتوفر الحماية الاجتماعية، وتضمن الأجور العادلة، خاصة وأن العمل في القطاع غير المهيكل، الذي يستوعب نسبة كبيرة من الشباب، غالبًا ما يفتقر إلى هذه الضمانات، مما يجعل الشباب العاملين فيه عرضة للاستغلال والهشاشة، لذا، فإن أي استراتيجية وطنية للتشغيل يجب أن تركز على إدماج الشباب في القطاع المهيكل، وتوفير الحوافز للمقاولات لخلق فرص عمل مستقرة ولائقة.

برامج دعم مقاولات الشباب: تشكل برامج دعم مقاولات الشباب في المغرب إحدى الآليات التي راهنت عليها الدولة لتحفيز المبادرة الفردية وتشجيع روح المقاولة، خاصة لدى الخريجين والعاطلين عن العمل.

فقد أطلقت الدولة مجموعة من المبادرات، مثل برامج التمويل الميسر، وحاضنات المشاريع، والدورات التكوينية في مجال ريادة الأعمال، بهدف تمكين الشباب من إنشاء مشاريعهم الخاصة والمساهمة في خلق فرص الشغل، وهي مبادرات تعد في جوهرها وأهدافها برامج مهمة تستحق التنويه، لكن على مستوى الأجرأة تم إفراغها من الأهداف المرجوة منها، فرغم الزخم الإعلامي والمؤسساتي الذي رافق هذه البرامج، إلا أن نتائجها الميدانية جاءت في كثير من الأحيان أقل من التوقعات.

ومن ضمن أبرز مظاهر إخفاق هذه البرامج في غياب مواكبة حقيقية للمستفيدين بعد الحصول على الدعم المالي، إذ يقتصر التدخل غالبًا على مرحلة التمويل دون توفير الدعم التقني والاستشاري اللازم لضمان استمرارية المشاريع، كما أن ضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين من مؤسسات تمويلية وإدارات محلية وهيئات دعم، يؤدي إلى تعقيد المساطر وإرباك المستفيدين، وكذا محدودية التكوينات المقدمة، التي غالبًا ما تكون نظرية ولا تراعي خصوصية القطاعات أو متطلبات السوق الفعلية.

وعلى مستوى الأثر، فإن فشل جزء كبير من هذه البرامج في تحقيق أهدافها المنشودة، يظهر جليا في نسب الإغلاق المهمة لعدد من المقاولات المحدثة، خلال السنوات الثلاث الأولى، إما بسبب سوء التخطيط، أو غياب دراسة جدوى حقيقية، أو ضعف القدرة على المنافسة.

كما أن الاستفادة من هذه المبادرات تظل مركزة في المدن الكبرى، ما يقلص من فرص شباب المناطق القروية والنائية.

وبذلك، فإن قصور هذه البرامج عن إحداث تحول اقتصادي ملموس لدى الشباب المقاول، يعكس حاجة ملحة إلى إعادة تصميمها بشكل شامل، مع اعتماد مقاربة تدمج التمويل بالمواكبة الفعلية، والتكوين العملي، وضمان عدالة مجالية في الاستفادة.

2.3 الصحة

تُعد الصحة، بشقيها البدني والنفسي، حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، وهي ضرورية لتمكين الشباب من المساهمة بفاعلية في التنمية المجتمعية، ومع ذلك، يواجه الشباب المغربي تحديات كبيرة في مجال الصحة، خاصة فيما يتعلق بالصحة النفسية ومكافحة الإدمان، مما يستدعي تدخلات عاجلة وشاملة.

الصحة النفسية: على الرغم من تزايد الوعي بأهمية الصحة النفسية، إلا أن البنية التحتية والخدمات المخصصة لها لا تزال غير كافية، حيث كشف وزير الصحة في معرض جوابه على سؤال شفوي بالبرلمان خلال أبريل المنصرم أن المغرب يتوفر على 319 طبيبا متخصصا في الطب النفسي فقط في القطاع العام، هو عدد بعيد عن الاستجابة للمعايير العالمية، إذ توصي منظمة الصحة العالمية بتوفير 15.3 طبيب نفسي لكل 10,000 نسمة

كحد أدنى، لذلك فإن هذا النقص الحاد في المرافق المتخصصة يعيق حصول الشباب على الرعاية النفسية اللازمة، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات النفسية لديهم.

كما أن معدل الانتحار بين الشباب في تزايد، ورغم تضارب الأرقام والنسب التي تصدرها منظمات دولية ووطنية، ورغم تأكيد وزارة الصحة في مناسبات متعددة على أنها لا تتوافر على أرقام مضبوطة في هذا الشأن خاصة في أوساط الشباب، إلا أن محاولة قراءتنا للأرقام المختلفة المصادر يؤكد على أنها أرقام مقلقة تسلط الضوء على الحاجة الملحة لتعزيز خدمات الصحة النفسية، وتوفير الدعم النفسي للشباب، والعمل على إزالة الوصمة المرتبطة بالأمراض النفسية.

مكافحة الإدمان: صارت المخدرات، في السنوات الأخيرة، خاصة، من أخطر الآفات التي تستهدف طاقات الشباب وتعيق مستقبلهم، فوفقًا للمندوبية السامية للتخطيط، يقر 9.4% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة باستهلاك "الحشيش" مرة واحدة على الأقل في حياتهم، وذلك سنة 2023، وتزداد خطورة الوضع مع ارتفاع حالات الاستشفاء المرتبطة بالمخدرات الصلبة بنسبة 47% خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2023، وهو مؤشر نسبته تقارير إعلامية إلى مرصد المخدرات التابع لوزارة الصحة سنة 2023، وأكدته أرقام تقارير دولية من ضمنها تقرير الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لسنة 2025 ، الذي كشف عن تحولات مقلقة في أنماط تعاطي المخدرات في المغرب، خاصة وسط الفئات العمرية الشابة، حيث أظهرت معطيات سنة 2023 ارتفاعا لافتا في استهلاك بعض المواد المخدرة بين القاصرين (0-17 سنة)، مقابل استقرار نسبي في صفوف البالغين.

ووفق تصور الخبراء الذين أعدوا التقرير الأممي، فإن استهلاك القنب الهندي لم يشهد تغيرا كبيرا على المستوى العام بالمملكة، إلا أن الفئة القاصرة سجلت انخفاضا طفيفا في استخدام هذه المادة، في حين ظل الاستهلاك مستقرا لدى فئتي 18-24 و25 سنة فما فوق. في المقابل، سُجّل ارتفاع طفيف في استهلاك الكوكايين وسط القاصرين، وهو ما يشير إلى بداية انتشار هذه المادة الخطرة بين الفئات اليافعة، مع بقاء الوضع مستقرا لدى الفئات الأكبر سنا.

لكن أبرز مؤشرات القلق تمثلت في الارتفاع الكبير في الاستخدام غير الطبي للأدوية الصيدلانية، حيث أبلغ الخبراء الأمم المتحدة المعنيين بالمخدرات والجريمة عن زيادة تفوق 10% في صفوف القاصرين، ما يُبرز تفشي ظاهرة استهلاك المهدئات والمسكنات خارج

الإطار الطبي، وهي ظاهرة ترتبط غالبا بسهولة الولوج إلى هذه المواد، أو بوجود اضطرابات نفسية غير مشخّصة.

وفيما يخص مادة الهيروين، ورغم الاستقرار النسبي في الصورة العامة، فقد تم تسجيل زيادة طفيفة تتراوح بين 5 و10% في تعاطيها بين من تقل أعمارهم عن 18 سنة، مما يضع هذه الفئة تحت خطر الإدمان الشديد، كما أكد التقرير أن 4.1% من الشباب يستهلكون مواد ذات تأثير نفسي، فيما يعاني 3% منهم من إدمان حقيقي، وقدر عدد متعاطي المخدرات عن طريق الحقن بنحو 18,500 شخص، بينهم نسب مرتفعة من المصابين بالتهاب الكبد الوبائي "سي" (59%) وفيروس نقص المناعة المكتسبة (11.4%).

من جهته سجل تقرير صدر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال هذا الشهر (غشت 2025)، وجود ستة ملايين مدخن في المغرب، بينهم نصف مليون قاصر، إضافة إلى انتشار ألعاب الرهان بين 3.3 مليون شخص، 40% منهم معرضون مباشرة لخطر الإدمان.

كل هذه الأرقام تؤكد على ضرورة تبني مقاربة شاملة لمكافحة الإدمان، تركز على الوقاية، والعلاج، وإعادة الإدماج، بدلاً من الاقتصار على المقاربة الزجرية.

2.4 الرياضة والثقافة

الأنشطة الرياضية والثقافية، هي اليوم مكونٌ أساسي في التنمية الشاملة للشباب، فهي تساهم في بناء شخصيتهم، وتنمية مهاراتهم، وتعزيز قيم المواطنة لديهم. ومع ذلك، لا يزال هناك نقص في البنيات التحتية والفرص المتاحة للشباب في هذين المجالين، مما يحرم نسبة كبيرة منهم من الاستفادة من هذه الأنشطة.

الرياضة: على الرغم من الجهود المبذولة لتوفير ملاعب القرب، إلا أن الحاجة لا تزال ماسة لتوسيع هذه البنيات وتعميمها على جميع المناطق. مع التأكيد على أن المجهود المبذول على مستوى إنشاء ملاعب القرب لا يمكن إنكار فعاليته على المستوى الميداني. لكن الاهتمام الذي توليه الحكومة والدولة بشكل عام لمجال كرة القدم يبدو أنه قد أجهز إلى حد ما على رياضات أخرى، كان من الممكن أن يتفوق فيها شبابنا، وأن يجدوا فيها ملاذهم ويفرغوا فيها طاقاتهم، إذ يجب أن يواكب المجهود الكروي توفير برامج وأنشطة رياضية متنوعة تستجيب لاحتياجات وتطلعات الشباب، وتشجعهم على ممارسة الرياضة بانتظام.

الثقافة: تُعد الثقافة رافدًا أساسيًا لتنمية الوعي، وتعزيز الهوية، وتطوير الإبداع لدى الشباب، إلا أن نسبة كبيرة من الشباب لا تستفيد من الأنشطة الثقافية المتاحة، فوفقًا للقاءات عقدتها لجنة الحقوق الثقافية والبيئية للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان خلال الدورة الثانية للمهرجان الوطني للمسرح الحقوقي بمدينة الجديدة (فبراير 2025) وكذا الملتقى الوطني الثاني للفيلم القصير الحقوقي (يونيو 2025) فإن جل الشباب الذين تم استجوابهم أكدوا بالمطلق عدم استفادتهم من البرامج الثقافية التي تسهر على تنظيمها الجهات الرسمية، هذا المعطى يعكس ضعف الولوج إلى الأنشطة الثقافية، سواء بسبب نقص المرافق الثقافية، أو ضعف البرامج الموجهة للشباب، أو عدم توافر الموارد المالية الكافية لدعم المبادرات الثقافية الشبابية. ففي حين تخصص سنويا ميزانية للمبادرات الثقافية الشبابية، فإن هذه الميزانية قد لا تكون كافية لتغطية الاحتياجات المتزايدة للشباب في هذا المجال.

توصيات:

- وضع خطة وطنية شاملة للحد من الهدر المدرسي خاصة في العالم القروي.
- توفير منح ودعم اجتماعي للأسر الهشة لتمكين أبنائها الشباب اليافعين من مواصلة الدراسة.
- تحديث المناهج الدراسية لتتلاءم مع متطلبات سوق الشغل.
- تعميم برامج الدعم المدرسي والتربوي لمحاربة الفشل الدراسي.
- معالجة ظاهرة الاكتظاظ ببناء أقسام جديدة وتوظيف مزيد من الأطر التربوية.
- تقليص عدد التلاميذ خاصة في المستويات التأهيلية إلى 30 كحد أقصى.
- تنويع تخصصات التكوين المهني لتشمل قطاعات حديثة وواعدة.
- تعزيز الشراكة بين مؤسسات التكوين المهني والقطاع الخاص.
- تجهيز مراكز التكوين المهني بالمعدات الحديثة والرقمنة.
- إصلاح شامل للتعليم العالي عبر جعل المناهج أكثر مرونة وتوافقًا مع متطلبات السوق.
- زيادة الاستثمار في البحث العلمي والابتكار.
- تطوير البنية التحتية الجامعية لمواكبة حاجيات الطلبة.
- تعزيز برامج التوجيه الأكاديمي والمهني للطلاب.
- إشراك التنظيمات الطلابية في صنع القرار الجامعي.
- محاربة المحسوبية والزبونية داخل الجامعة وتكريس العدالة الأكاديمية.
- وضع استراتيجية وطنية لتقليص الفجوة بين العرض والطلب في سوق الشغل.
- تشجيع المقاولات على خلق فرص عمل لائقة عبر تحفيزات ضريبية ومالية.

- إدماج الشباب في القطاع المهيكل ومحاربة هشاشة العمل في القطاع غير الرسمي.
- إعادة تصميم برامج دعم مقاولات الشباب لربط التمويل بالمواكبة التقنية والتكوين المستمر.
- ضمان عدالة مجالية في الاستفادة من برامج دعم المقاولات لتشمل القرى والمناطق النائية.
- إحداث وحدة للصحة النفسية خاصة بالشباب في كل إقليم قبل 2028.
- تعميم التغطية الصحية على جميع الطلبة والعاطلين دون 25 سنة قبل 2026.
- تعديل القانون 43-21 لاعتماد الغرامة مع إلزامية العلاج بدل العقوبة السجنية خاصة بالنسبة للشباب المدمنين.
- إنشاء 30 مركز إدماج للشباب المدمنين في أفق 2027 موزعة في كل جهات المملكة.
- إدراج «ساعة المواطنة – لا للمخدرات» في المنهج الدراسي بالسلك الإعدادي.
- توسيع وتعزيز البنيات التحتية الرياضية عبر تعميم ملاعب القرب على جميع المناطق، مع الاهتمام برياضات متنوعة وعدم الاقتصار على كرة القدم.
- إطلاق برامج وأنشطة رياضية متعددة تستجيب لتطلعات الشباب وتشجعهم على ممارسة الرياضة بشكل منتظم لبناء شخصياتهم وتنمية قدراتهم.
- إحداث مرافق ومراكز ثقافية جديدة وضمان الولوج العادل إليها خاصة في المناطق القروية والنائية.
- رفع الميزانية المخصصة للمبادرات الثقافية الشبابية وتوجيهها لدعم مشاريع إبداعية وبرامج قادرة على إشراك الشباب بشكل فعلي.

الفصل الثالث: الشباب والتنمية المستدامة

التنمية المستدامة، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، هي إطار شامل لتحقيق الرفاهية للأجيال الحالية والمستقبلية، وهذه حقيقة لا مناص منها، يؤكدها التطور الذي عرفته الحياة، إذ يلعب الشباب دورًا حيويًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في البعد البيئي والابتكار والتحول الرقمي، كما أن إشراكهم في هذه المجالات لا يسهم فقط في حماية البيئة وتعزيز الابتكار، بل يفتح لهم أيضًا آفاقًا جديدة للمشاركة في بناء مستقبل أكثر استدامة.

4.1 البعد البيئي

يُظهر الشباب المغربي وعيًا متزايدًا بالقضايا البيئية، ويتجلى ذلك في تزايد عدد الجمعيات الشبابية العاملة في هذا المجال، والتي تلعب دورًا مهمًا في نشر الوعي البيئي، وتنظيم حملات النظافة والتشجير، والمساهمة في مشاريع التنمية المستدامة على المستوى المحلي، إلا أنه ومع ذلك، فإن هذه الجهود تحتاج إلى دعم أكبر وتنسيق أفضل، لتعزيز تأثيرها وتوسيع نطاق عملها.

إن الشباب، بفضل حماسهم وطاقتهم الابتكارية، يمكن أن يكونوا قادة حقيقيين في مجال حماية البيئة ومكافحة التغيرات المناخية، من خلال تبني ممارسات مستدامة، والترويج للطاقات المتجددة، والمساهمة في مشاريع الاقتصاد الأخضر.

وفي الوقت الذي نكاد نجزم فيه على أن المسألة البيئية تربطها بالشباب المغربي علاقة فطرية لاعتبارات متعددة، يأتي التقاعس الحكومي، ليمحو هذا الامتياز ويعوضه بالإهمال واعتبار التربية والتوعية والتحفيز على احترام البيئة واعتبارها حقا من حقوق الانسان، مسألة ثانوية بالمقارنة مع الاهتمامات السياسية والاقتصادية.

فرغم تصاعد المخاطر البيئية وتفاقم آثار التغير المناخي، ما تزال الجهود الحكومية في المغرب لتوعية الشباب وتربيته على "العقيدة البيئية" محدودة وضعيفة الأثر، فبرامج التربية البيئية في المدارس والجامعات تبقى هامشية، أو تبقى غالبًا في شكل أنشطة مناسباتية مرتبطة بأيام عالمية، دون أن تتحول إلى مكون أساسي في المناهج التعليمية أو الحياة المدرسية، كما أن الإعلام العمومي والبرامج الثقافية الرسمية لم ينجحا في خلق خطاب بيئي مستدام يوجه سلوك الشباب نحو أنماط حياة صديقة للبيئة، الأمر الذي يكرس غياب وعي جماعي بخطورة الوضع البيئي.

هذا التقاعس يترجم في الواقع العملي إلى استمرار مظاهر الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية، والتعامل اللامسؤول مع النفايات، وضعف الإقبال على المبادرات الخضراء من قبل الشباب، إذ بدون سياسة عمومية متكاملة ترسخ الثقافة البيئية منذ الطفولة، وتربط بين التنمية والعدالة البيئية، سيظل الحضور البيئي في وعي الجيل الجديد شكليًا، ويصعب تحقيق الانتقال نحو مجتمع مستدام بيئيًا.

إن بناء "عقيدة بيئية" حقيقية لدى الشباب يتطلب إرادة سياسية واضحة، واستثمارًا طويل الأمد في التربية الخضراء، باعتبارها ركيزة أساسية لأي مشروع تنموي مستقبلي.

4.2 الابتكار والتحول الرقمي

صار كل من الابتكار والتحول الرقمي، في عالم يتسم بالتطور التكنولوجي المتسارع، محركين أساسيين للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، حيث يمتلك الشباب المغربي قدرات هائلة في هذا المجال، لكنهم، في نفس الآن، يواجهون تحديات تتعلق بالولوج إلى البنى التحتية الرقمية، خاصة في المناطق القروية.

وحسب الأرقام فإن نسبة الولوج إلى الإنترنت فائق السرعة في العالم القروي لا تتجاوز 34%، وذلك وفقًا لتقارير رسمية، رغم أن هناك جهودا حكومية من خلال مبادرات (VSAT)، التي تروم التغطية بشبكات مستعملة للأقمار الصناعية، قد ساهمت بشكل مهم في تغطية المناطق التي تصعب تغطيتها بالشبكات الأرضية حسب وزيرة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة. ومع ذلك فإن هذه الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والقروية تحد من فرص الشباب في المناطق القروية للوصول إلى المعلومات، والتعليم الرقمي، وفرص العمل عن بعد، وتطوير مهاراتهم في مجال التكنولوجيا.

إن تعزيز التحول الرقمي يتطلب توفير بنية تحتية قوية للإنترنت، وتعميم الولوج إلى التكنولوجيا، وتطوير برامج لتعليم المهارات الرقمية للشباب، مما يمكنهم من المساهمة بفاعلية في الاقتصاد الرقمي.

توصيات:

- إحداث برنامج وطني للتربية البيئية يُدمج في المناهج الدراسية والأنشطة الموازية ابتداءً من التعليم الابتدائي حتى الجامعي.
- إطلاق حملات إعلامية مستمرة عبر التلفزيون، والإذاعة، والمنصات الرقمية لتعزيز الوعي البيئي لدى الشباب، بدل الاكتفاء بالمناسبات العالمية.
- إدماج التربية الخضراء في برامج التكوين المهني لتأهيل جيل جديد من التقنيين والمهنيين المتمكنين من تقنيات الاقتصاد الأخضر.
- توسيع دعم المبادرات الشبابية ليشمل توفير المواكبة التقنية والتأطير، إضافة إلى التمويل عبر صندوق «البيئة والشباب»

- إشراك الجماعات المحلية في دعم مشاريع بيئية يقودها الشباب، لضمان استدامتها وربطها باحتياجات كل منطقة.
- تعميم تغطية الإنترنت عالي الصبيب في القرى والمناطق الهامشية بحلول 2030 لضمان تكافؤ الفرص الرقمية.
- إنشاء حاضنات رقمية جهوية توفر فضاءات عمل مشترك، وتجهيزات رقمية، ومواكبة للشباب المقاول والمبتكر.
- إدماج التدريب على المهارات الرقمية (البرمجة، الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني) ضمن المناهج الدراسية والتكوينية.
- تقديم منح للشباب المقاول في المجال الرقمي لتمويل مشاريع تكنولوجية ناشئة تساهم في التحول الرقمي للاقتصاد الوطني.
- تعزيز الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص لتطوير البحث العلمي التطبيقي في مجال التكنولوجيا والابتكار.

الفصل الرابع: التربية على المواطنة وحقوق الإنسان

لا جدل في كون التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، تعد ركيزة أساسية لبناء مجتمع ديمقراطي، يحترم التنوع، ويعزز قيم التسامح، ويضمن مشاركة جميع أفراده في الحياة العامة، سيما وأن غرس هذه القيم في نفوس الشباب منذ سن مبكرة يساهم في بناء جيل واعٍ بحقوقه وواجباته، قادر على التفكير النقدي، والمساهمة بفاعلية في بناء مجتمع عادل ومنصف.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في المناهج التعليمية لتدريس مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان، إلا أن هناك حاجة ماسة لتعزيز هذه التربية، وجعلها أكثر تفاعلية وعملية، بما يتجاوز الجانب النظري.

إن الهدف هو تمكين الشباب من فهم آليات الديمقراطية، وكيفية ممارسة حقوقهم، والمساهمة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في مجتمعاتهم، كما أن بناء شبكات من الشباب القادة في مجال حقوق الإنسان يساهم في نشر الوعي، وتأطير الأقران، والدفاع عن قضايا حقوق الإنسان.

توصيات:

- إدراج 20 ساعة تربوية تفاعلية سنوية حول حقوق الإنسان في برامج الباكالوريا ابتداءً من 2026.

- جعل التربية على حقوق الإنسان عملية وتفاعلية عبر ورشات، محاكاة برلمانية، ونقاشات جماعية بدل الاقتصار على الجانب النظري.
- تشكيل شبكة "قادة شباب حقوق الإنسان" تضم 1,000 شاب وشابة سنوياً لتأطير جيل جديد من المدافعين عن الحقوق.
- توفير تكوين ومواكبة مستمرة للشباب المنخرطين في الشبكة، بما يشمل التدريب العملي وفرص التبادل.
- إدماج آليات التفكير النقدي في المناهج لتعزيز قدرة الشباب على تحليل القضايا الحقوقية وفهم مبادئ الديمقراطية والمواطنة.
- تشجيع مشاركة الشباب في المبادرات الحقوقية المحلية كوسيلة لترسيخ القيم الديمقراطية والمواطنة الفاعلة.
- تعزيز التعاون بين المدارس، الجمعيات، ومؤسسات الدولة لإشاعة ثقافة حقوق الإنسان بشكل أوسع وأكثر تأثيراً.

الفصل الخامس: الهجرة السرية بين الحق في مغادرة البلاد والحق في الحياة

أضحت الهجرة غير النظامية، أو ما يُعرف بـ "الحريك"، ظاهرة اجتماعية معقدة تتزايد في المغرب، خاصة بين فئة الشباب، مدفوعة بعوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية. إنها تعكس يأسًا من إيجاد فرص أفضل في الوطن، وتدفع بالشباب إلى المخاطرة بحياتهم بحثًا عن مستقبل مجهول، مما يطرح تساؤلات عميقة حول الحق في مغادرة البلاد والحق في الحياة.

وحسب الأرقام فإن حجم هذه الظاهرة وتداعياتها المأساوية، قد زاد واتسع خلال السنوات الأخيرة، ففي سنة 2023، تم إحباط أكثر من 75 ألف محاولة هجرة غير شرعية من المغرب إلى أوروبا، أما في السنة الماضية 2024، فقد تم إحباط 78.685 محاولة هجرة غير شرعية، بزيادة قدرها 4.6% مقارنة مع السنة التي قبلها، حسب وزارة الداخلية.

هذه الأرقام تعكس تزايدًا في أعداد الشباب الذين يختارون هذا المسار المحفوف بالمخاطر. والأكثر إيلامًا هو عدد الوفيات والاختفاءات المرتبطة بهذه الهجرة.

ففي نفس العام، سجلت المنظمة الدولية للهجرة قرابة 2000 حالة وفاة أو اختفاء في مضيق جبل طارق والمحيط الأطلسي، وكان 78% منهم شبابًا دون سن الثلاثين، حيث غرق كل واحد منهم وغرقت معه قصة مأساوية جعلته يغامر بحياته بحثًا عن حلم قد لا يتحقق.

إن الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة متعددة، وتشمل البطالة، والإقصاء الاجتماعي، وضعف الآفاق المستقبلية، والشعور بالإحباط، إذ رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات

المغربية لإحباط محاولات الهجرة غير النظامية، حيث تم إحباط أكثر من 78,000 محاولة في عام 2024، وفقًا لوزارة الداخلية، إلا أن هذه الإجراءات لا تعالج الأسباب الجذرية للظاهرة، مما يتطلب مقاربة شاملة، لا تقتصر على الجانب الأمني، بل تشمل أيضًا الجانب التنموي والاجتماعي، وتوفير بدائل حقيقية للشباب في وطنهم.

توصيات:

- إطلاق «برنامج الهجرة الآمنة» بتأشيرات موسمية، للشباب الراغب في الهجرة، لتوفير قنوات قانونية للهجرة والحد من المخاطر المرتبطة بالهجرة غير النظامية.
- إعداد مؤشر سنوي لقياس «نسبة الهجرة غير النظامية» ينشره البرلمان لتعزيز الشفافية وتقييم فعالية السياسات.
- توسيع صناديق «مواطنة دعم المقاولات الشبابية في مناطق النزوح بميزانية مهمة وكافية ابتداءً من قانون المالية 2026.
- إحداث برامج تكوين مهني متقدمة مرتبطة بسوق الشغل الأوروبي والإفريقي لفتح آفاق تشغيلية قانونية أمام الشباب المغربي.
- تعميم مبادرات الإدماج الاجتماعي والنفسي للشباب عبر مراكز استماع وتوجيه في المدن والقرى الأكثر تضرراً من ظاهرة "الحريك".
- تعزيز الاستثمار في المناطق الهشة اقتصادياً عبر مشاريع تنموية (الفلاحة، الاقتصاد الأزرق، الاقتصاد الأخضر) لتوفير بدائل واقعية للهجرة.
- إطلاق حملات وطنية للتوعية بمخاطر الهجرة غير النظامية تسلط الضوء على قصص واقعية لحالات وفاة أو اختفاء، مع إبراز البدائل الممكنة.
- تشجيع الاتفاقيات الثنائية مع دول الاستقبال لفتح مسارات للهجرة النظامية المنظمة، خاصة في القطاعات التي تعرف خصاصاً باليد العاملة.
- تمكين المجتمع المدني المحلي من تمويلات مرنة لإنجاز مشاريع شبابية ومبادرات تشغيلية في المناطق الأكثر تصديراً للمهاجرين.
- إدماج موضوع الهجرة وحقوق الإنسان في المناهج التعليمية والإعلام العمومي لزرع وعي مبكر حول مخاطر الهجرة غير النظامية وسبل مواجهتها.

الفصل السادس: الجريمة والجنوح – من الاحتجاز إلى إعادة الإدماج

انتشرت في الآونة الأخيرة، ظاهرة الجريمة والجنوح بين الشباب، وفرضت نفسها كواحدة من التحديات الاجتماعية التي تتطلب مقاربة شاملة، لا تقتصر على الجانب الزجري فحسب، بل تمتد لتشمل الوقاية، وإعادة الإدماج، وتوفير بدائل للعقوبات السالبة للحرية، خاصة بالنسبة

للقاصرين، سيما مع ارتفاع نسبة الشباب في السجون، وتورطهم في جرائم العنف، مما يشير إلى خلل في المنظومة الاجتماعية والاقتصادية، ويستدعي تدخلات عاجلة لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الظواهر.

وتُظهر الإحصائيات حجم هذه المشكلة وتأثيرها على فئة الشباب. فوفقًا للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج لسنة 2024، فقد بلغ عدد النزلاء الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة 18,754، وهو ما يمثل 43% من مجموع النزلاء، إذ تؤكد هذه النسبة المرتفعة على أن السجون تستقبل أعدادًا كبيرة من الشباب، مما يطرح تساؤلات حول فعالية السياسات الوقائية وبرامج إعادة الإدماج.

أما فيما يتعلق بجرائم العنف، فقد بلغت نسبة الجرائم المرتكبة في الأماكن العامة من قبل شباب تتراوح أعمارهم بين 16 و25 سنة 63%، وذلك حسب بيانات النيابة العامة لسنة 2023، الأمر الذي يتضح معه تزايد العنف بين الشباب، ويطرح تحديات كبيرة أمام الأمن العام.

كما أن ظاهرة حمل السلاح الأبيض داخل المؤسسات التعليمية أصبحت مقلقة، لا تهدد سلامة التلاميذ فحسب، بل تعكس أيضًا تزايدًا في السلوكيات العدوانية بين الشباب.

ويكفي المتتبع والدارس لواقع الجريمة والجنوح في صفوف الشباب المغربي أن يطالع مقاطع الفيديو المنتشرة على مواقع التواصل الاجتماعي، ليصل إلى حقيقة مفادها أن الجرأة والإقدام على ممارسة العنف وحمل السلاح الأبيض من الحجم الكبير أمام المارة واعتراض السبيل ومواجهة الأمن بالسواطير... إلى غير ذلك من الممارسات الإجرامية أو السلوكات الجانحة، أضحت كلها مظاهر تؤكد على أن هناك خللا في المنظومة التربوية بأكملها وأن هنالك تخليا أو استقالة جماعية قدمها كل الفاعلين في المجال التربوي بدأ من الدولة وصولا إلى الأسرة.

إن معالجة ظاهرة الجريمة والجنوح تتطلب مقاربة متعددة الأبعاد، تركز على الوقاية من خلال تعزيز دور الأسرة والمدرسة والمجتمع المدني، وتوفير فرص التعليم والتكوين والتشغيل للشباب، بالإضافة إلى تطوير آليات العدالة الجنائية لتكون أكثر ملاءمة لاحتياجات الشباب، وتوفير برامج فعالة لإعادة الإدماج بعد الإفراج.

توصيات:

- إطلاق مراكز للإدماج المبكر بتمويل مهم وفعال للتدخل النفسي والاجتماعي مع الشباب المعرّضين للانحراف.
- تطبيق مبدأ «صفر احتجاز» للقاصرين في الجنح البسيطة مع اعتماد الوساطة المجتمعية كبديل للسجن.
- إحداث آليات لـ «العودة الآمنة» للشباب المفرج عنهم تمنح تكويناً مهنياً وتمويلا ومواكبة متوسطة أو طويلة الأمد حسب الحالة.
- تعميم برامج الدعم النفسي داخل المؤسسات التعليمية لمواجهة السلوكيات العدوانية والحد من انتشار العنف المدرسي.
- إطلاق حملات توعية وطنية حول مخاطر حمل السلاح الأبيض بشراكة مع المدارس والجمعيات والأمن.
- إدماج مادة «التربية القانونية والحقوقية» في المناهج الدراسية لتعريف الشباب بحقوقهم وواجباتهم منذ سن مبكرة.
- إحداث برامج تشغيل خاصة للشباب المفرج عنهم مع تحفيز المقاولات على تشغيلهم عبر إعفاءات ضريبية.
- تطوير شرطة مجتمعية قريبة من الأحياء الهشة للوقاية المبكرة والاستجابة السريعة لتفشي العنف.
- تعزيز دور الأسرة عبر برامج دعم وتكوين للآباء والأمهات لمساعدتهم على احتواء سلوكيات أبنائهم.
- إحداث مراكز شبابية حضرية وقروية تقدم أنشطة رياضية وثقافية وفنية مجانية للشباب للحد من الفراغ والانحراف.
- توسيع برامج محو الأمية وإعادة التمدرس للشباب المنقطعين عن الدراسة، باعتبارهم الفئة الأكثر هشاشة.
- إحداث وحدات للوساطة المدرسية لتسوية النزاعات بين التلاميذ بطرق سلمية بعيداً عن العنف.
- إدماج بدائل للعقوبات السالبة للحرية مثل الخدمة المجتمعية أو برامج إعادة التأهيل للشباب الجانحين.
- تمويل مشاريع جمعيات المجتمع المدني المتخصصة في الوقاية من الجريمة عبر شراكات مؤسساتية مستدامة.
- إطلاق مرصد وطني للجريمة والشباب يرصد الظاهرة، يجمع البيانات، ويقترح سياسات وقائية وعلاجية.

الفصل السابع: العنصرية وخطاب الكراهية

سبق للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان خلال منتصف سنة 2023 أن كشفت بناء على نتائج استطلاع رأي أنجزته بتعاون مع المركز المغربي للمواطنة حول هجرة الأفارقة من دول جنوب الصحراء نحو المغرب، عن معطيات صادمة، لا سيما من قبل الفئة الشابة، إذ أعرب 87% من الشباب المشاركين في الاستطلاع عن تأييدهم لمنع ولوج المهاجرين الأفارقة المنحدرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء لأرض الوطن وتعزيز المقاربة الحدودية، كما أن 55% من المشاركين رفضوا أن يصبح المغرب بلد استقبال للمهاجرين، بل إن الأكثر لفتا للانتباه هو الرقم الذي تأكد من خلاله لنا أن مستقبل الشباب المغربي سيكون مرهونا لخطاب الكراهية والتحريض على العنصرية، حيث تبين أن الشباب من 18 إلى 35 سنة يتبنون خطابا أكثر عدوانية وأكثر تعصبا، وهو ما اعتبرناه في تلك المحطة مؤشرا على أن الأوضاع في المستقبل ستتخذ منحى غير مطمئن فيما يتعلق بتفشي خطاب الكراهية والعنصرية.

وقد وثقت الأحداث والوقائع على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي تزايدًا في حوادث العنصرية وخطاب الكراهية التي تستهدف الشباب.

ففي سنة 2024، سجل المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحول الفضاء الرقمي إلى مرتع لانتشار خطاب الكراهية، مما يستدعي تعزيز الرقابة، وتطوير آليات الإبلاغ، وتكثيف حملات التوعية بمخاطر هذه الظواهر.

كما أن التمييز اللغوي لا يزال يشكل تحديًا، حيث امتعض شباب أمازيغ على مواقع التواصل الاجتماعي من بتعرضهم للتمييز اللغوي في المدارس والجامعات، هذا التمييز يؤثر على شعور الشباب بالهوية والانتماء، ويحد من فرصهم في التعليم والاندماج الاجتماعي.

إن مكافحة العنصرية وخطاب الكراهية تتطلب تفعيل الإطار القانوني، وتطوير المناهج التربوية، وتعزيز دور المجتمع المدني في نشر قيم التسامح والتعايش.

ففي حين يوجد القانون 22-20 لمكافحة خطاب الكراهية، إلا أنه لم يتم تفعيله بعد، ولم تصدر النصوص التطبيقية له، وهو ما يعيق جهود مكافحة هذه الظواهر، ويترك فراغًا قانونيًا يمكن أن يستغله مروجو الكراهية.

توصيات:

- تفعيل مقتضيات القوانين المتعلقة بمكافحة خطاب الكراهية والعنصرية، وتمكين السلطات من متابعة المخالفين، وحماية الشباب من الانجرار وراء هذه الممارسات.
- إدراج مادة «التنوع والتسامح» في البرامج التعليمية والتربوية لتعزيز التربية على قيم التعايش والاحترام المتبادل، وضمان تمكين جميع الشباب من معارف وأدوات فكرية تحصنهم من خطابات الكراهية.
- إطلاق «حملة رقمية شبابية» ضد العنصرية بتمويل مهم، تستهدف مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها الفضاء الأكثر انتشارًا بين الشباب، لنشر رسائل مضادة للكراهية، وتشجيع التبليغ عن الانتهاكات، وتوسيع دائرة الوعي.
- إحداث مرصد وطني لرصد خطاب الكراهية والتمييز يعمل بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، والجامعات، لرصد وتتبع مظاهر العنصرية والتمييز اللغوي أو الثقافي، وتقديم تقارير سنوية تتضمن توصيات عملية للحكومة.
- إطلاق برنامج تكوين للمدرسين والإعلاميين حول مكافحة خطاب الكراهية: لتأهيل الفاعلين التربويين والإعلاميين على طرق معالجة هذه الظواهر بوعي ومسؤولية، بما يساهم في بناء ثقافة إيجابية قائمة على التسامح والتعددية.

خاتمة

لقد أظهر هذا التقرير أن الشباب المغربي، على الرغم من كونه يمثل قوة ديمغرافية هائلة وإمكانات واعدة للتنمية، يواجه تحديات بنيوية عميقة في مجالات حيوية مثل التشغيل، والمشاركة السياسية والاجتماعية، والصحة، والتعليم، ومكافحة الآفات الاجتماعية كالهجرة غير النظامية والمخدرات والجريمة، بالإضافة إلى ظواهر العنصرية وخطاب الكراهية.

وبالضرورة فإن معالجة هذه التحديات تتطلب حلولًا ومقاربة شاملة ومتكاملة، تضع الشباب في صلب السياسات العمومية، وتضمن لهم حقوقهم كاملة، وتمكنهم من المساهمة الفاعلة في بناء مستقبل وطنهم.

إن تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في المغرب يتوقف بشكل كبير على مدى قدرة الدولة والمجتمع على الاستثمار في الشباب، وتوفير البيئة الملائمة لازدهارهم، وهذا يتطلب التزامًا

سياسيًا قويًا، وتنسيقًا بين مختلف القطاعات الحكومية، وإشراكًا حقيقيًا للمجتمع المدني والقطاع الخاص، والأهم من ذلك، إشراك الشباب أنفسهم في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات التي تؤثر على حياتهم.

وبناءً على ما سبقت الإشارة له في هذا التقرير، فإن العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان تدعو إلى:

1. إدماج البعد المجالي في السياسات العمومية الموجهة للشباب، عبر اعتماد مؤشرات جهوية ومحلية دقيقة ترصد أوضاع الشباب في المجالات الحيوية (التعليم، الشغل، الصحة، الثقافة)، بما يتيح وضع برامج تراعي الفوارق المجالية بين الوسط الحضري والقروي، والمناطق المزدهرة والهشة.

2. اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي كمدخل أساسي للسياسات الشبابية، من خلال تخصيص برامج وخدمات موجهة للفتيات الشابات، خاصة في المناطق القروية والفقيرة، قصد تعزيز ولوجهن إلى التعليم والتكوين، وضمان حقوقهن الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

3. إرساء آلية وطنية مستقلة للتتبع والتقييم، تتولى قياس أثر البرامج العمومية الموجهة للشباب (برامج دعم المقاولة، المبادرات الثقافية والرياضية، السياسات التعليمية...) وفق مؤشرات موضوعية وشفافة، بهدف تحسين نجاعتها وضمان ملاءمتها مع حاجيات الشباب الحقيقية.

4. تعزيز التحول الرقمي كرافعة استراتيجية لتمكين الشباب، عبر تطوير برامج لتعميم التكوين في المهارات الرقمية الحديثة (البرمجة، الذكاء الاصطناعي، ريادة الأعمال الرقمية)، وتوسيع التغطية بالإنترنت عالي الصبيب في المناطق القروية والنائية، بما يسهم في تقليص الفجوة الرقمية وفتح آفاق جديدة للتشغيل والابتكار.

ملتزمون بالدفاع عن حقوق الإنسان

المكتب المركزي